الفرق

رب يسر — بسم الله الرحمن الرحيم — وتمم بالخير

حامدا لمن هو وجوده مصدر لكل موجود، ومصليا على من هو اسمائه العليا وافعاله الحسنى في حروف
العالم محمود، وعلى آله الطاهرين، واصحابه اصول الدين، فيقول العبد الضعيف الراجي
رحمة ربه القوي [illegible] البلوي، صانه الله عن شر كل غبي ومغوي، انه قد اختلف المتعربون
من النحويين في [illegible] في اشتقاق الاسم، فقال الكوفيون الفعل وقال البصريون
لا بل هو المصدر، واستدل كل من الفريقين بدلائل واهية، لا يلتفت اليها اذ ان جماعة
لا طائل تحتها الا تسويد الاوراق، ولا غرض فيها من الابطال والاحقاق، لا اقول ان ذلك
بجبلة ائمتهم رضي الله تعالى عنهم، فانهم اساس النحو وعماده، بل هم جهابذة العلوم ورواده، فكيف يتفوهون
بهذا الكلام الواهي، الذي لا يقبله الصبي الشاغل بالملاهي، بل اقول انما هو لعدم التفاتهم او غلطت
لا اقول بل ليست من كلماتهم، انما هي من كلمات اتباعهم، المقتبسين بانوارهم والتابعين
نسبت اليهم لكونها دلائل مذهبهم، كما تنسب الفقهاء دلائلهم الى العلماء الثلثة لكونها مؤيدا
لمذهبهم

لمشيئهم؛ لست اقول انها من اشياعهم الكملة؛ بل هي من اتباعهم الجهلة؛ كيف اقول ست
بمجنون؛ ان الرضي وغيره من فحول العلماء جاهلون؛ قد تحيرت عقلي في هذا المقام فاسد اعلم
بقائل الكلام؛ فاردت بتوفيقه تعالى ان احرر فيها رسالة في بيان المذهب المنصورة وتحقيق
ان ماذا المصدر وهو المصدر؛ فابطل الباطل واحق الحق؛ فان الحق بالاتباع احق؛
وسميتها مدة تمامها بتبليغ الكلام الى درجة الكمال في تحقيق اصالة المصدر
والافعال) والله الموفق والمعين وبه استعين؛ منه الوصول الى مدارج التحقيق؛ والعروج
الى معارج التدقيق؛ ومنه التوفيق على الكلام المتين الرشيق؛ والتوقيف على الحق وهو بالقبول
حقيق؛ فاقول استدل البصريون على ما زعموا واحروا عليه بخمسة دلائل الدليل الاول ان
المصدر لتسميته بهذا الاسم مصدر لان المصدر ما صدر عنه الشيء لا ما يصدر عن الشيء فينبغي ان
يصدر عنه الفعل ويشتق منه ولا ينبغي ان يشتق من الفعل ويصدر عنه فهذا استدلال بالاسم
[illegible] ان المصدر مستقل بنفسه ومستغن عن الفعل بخلاف الفعل فانه محتاج الى الاسم و
غير مستغن منه فهو غير مستقل بنفسه ولا يخفى ان المستقل راجح من غير المستقل فلو كان الفعل اصلا
في الاشتقاق والاصل يكون راجحا لزم ترجيح المرجوح وهو محال [illegible] ان مفهوم
المصدر واحد وهو الحدث فحسب ومفهوم الفعل للدلالة على الحدث مع شيء آخر وهو الزمان
والنسبة متعدد فمفهوم المصدر من جزء الاجزاء الثلثة لمفهوم الفعل والجزء مقدم على الكل
وجود الانه من العلل الناقصة للكل وقد تقرر في موضعه ان العلة الناقصة تتقدم على معلولها

تبديل الواو ياء لانه اعل فعله وهو قام تبديل الواو الفا واعل عدة بحذف الواو واتيان
التاء مقامها لانه اعل يعد باسقاط الواو لوقوعها بين الكسرة والياء التي هي اخت الكسرة
وهلم جرا واما لانه لم يعل قادم وكذا لم يعل وجلا لانه لم يعل يوجل ولا يخفى ان الموقوف عليه راجح
والموقوف مرجوح فلو جعل المصدر الموقوف اصلا فيه مع ان الاصل راجح لزم ترجيح
المرجوح وهذا اتح هذا ثم يصح جعل هذا الاستدلال معارضة للاستدلال الثاني للبصريين والثاني
ان المصدر يوكد به الفعل بقولك ضرب ضربا والموكد ايضا راجح والموكد مرجوح فلو جعل المصدر
المؤكد اصلا لزم ما لزم هناك ويصح هذا ايضا معارضا والثالث ان عمل المصدر فرع
عمل الفعل فان كان فعله لازميا يعمل عمل اللازمي وان كان متعديا يعمل عمل المتعدي فالفعل
اصل راجح والمصدر فرع مرجوح فيلزم في صورة العكس المحال المذكور ويصح هذا ايضا معارضا
والرابع وقد ذكره الرضي ان الفعل يعمل في المصدر نحو قعدت قعودا وضربت تاديبا و
قد تقرر في النحو ان العامل حقه ان يكون مقدما والمعمول حقه ان يكون موخرا فالفعل عامل
مقدم والمصدر المعمول موخر فكيف يشتق الفعل المقدم من المصدر الموخر فان وجود
المشتق يكون بعد الاشتقاق فكيف يتفوه بوجود المشتق ولم يوجد المشتق منه الى الان
هذا ثم يصح جعله ايضا معارضة للاستدلال الثالث للبصريين والخامس ان المصادر
تابعة لافعالها في كونها مجردا او مزيدا فاذا كان الفعل مجردا كان المصدر مجردا واذا كان
الفعل مزيدا كان المصدر مزيدا فالفعل متبوع والمصدر تابع والمتبوع راجح والتابع

متقدما طبعيا والتقدم الطبعي هو التقدم وجودا على ان الوجدان ايضا شاهد عليه فنعم الشاهد ان البرهان والوجدان د... ما قال الرضي ان كل فرع يصاغ من اصل ويوجد منه ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان

ان الاشتقاق هو الصوغ من المصدر باحداث الزيادة ومعنى مع ابقاء مادة المصدر ومعناه فلو قلنا ان المصدر مشتق من الفعل لكان معناه ان المصدر لفظ مصوغ عن الفعل فيه زيادة ومعنى آخر مع مادة الفعل ومعناه وظاهر ان معنى الفعل بما فيه زيادة ومعنى آخر مع مادة الفعل ومعناه وظاهر ان معنى الفعل هو الحدث مع النسبة الى الفاعل واحد الازمنة و ليس في المصدر نسبة الى الفاعل ولا الدلالة على احد الازمنة الثلثة فلا يمكن الصوغ منه

وهذا الاستدلال لهذا العبد الضعيف وهو وان كان اقرب من استدلال الرضي لكن الفرق بينهما ان الرضي استدل بوجود معنى الاشتقاق في الفعل واستدللت بلزوم المحال على تقدير كون المصدر مشتقا فذاك كالمعارضة وهذا النقض والفرق بين ظاهر لمن تفكر

واستدل الكوفيون على ما ذهبوا اليه بخمسة دلائل ايضا الدليل الاول ان الفعل اصل لان اعلال المصدر موقوف على اعلال الفعل فمتى اعل اعل المصدر ومتى لم يعل لم يعل نحو قياما اعل

بتبعيل

مرجوح فيلزم على اصالة المصدر ترجيح المرجوح وثبوت ان المصادر تابعة لباب التجرد
والزيادة ان النصرة والكرامة والبعثرة نسم مجردا مع انها زائدة فيها لان نصر وكرم و
بعثر مجردة ومثال الزيادة ولو لم توجد لكن نقاس على التجرد وايضا يؤيده ما في فصول اكبرى
لیکن مصدر ومشتق در اطلاق مجرد ومزید تابع فعل ماضی خود اند وبهذا الاستدلال ولو كان
واهيا ايضا كالاستدلالات الرابعة الاول لكني استنبطها من كلماتهم على طبق استدلالاتهم الاول
هذا ويفهم من عبارة بعض الكتب ان دعوى البصريين والكوفيين كليهما اصالة المصدر
او الفعل في الاشتقاق والاعلال جميعا وانت لا يذهب عليك ان اصحاب كلا المذهبين
عقلاء كيف تتفوهون بهذا الامر المجهول والدعوى المرذول فان البصريين متفقون
مع الكوفيين في اصالة الفعل في الاعلال فان كتب الصرف مملوة من هذا المعنى فكيف
يخالفونهم في هذا الامر المجمع عليه وايضا لو كان دعوى البصريين هذا الاصل
هذا وتم استدلالات الفريقين الى هنا والآن نشرع في رد استدلالاتهم فنقول وبه نستعين
ان كل دليل البصريين مردود والوقت اعز من ان يخاض فيه بل من ان يلتفت اليه
الا [illegible] فلانا لا نقول بان المصدر ههنا بمعنى ما صدر منه الشيء بل هو مصدر
ميمي وقد قرر في موضعه ان المصدر قد يجيء بمعنى فاعل ايضا كالعدل بمعنى العادل فالمصدر
بمعنى الصادر وثبوت ان العدل بمعنى العادل ليس في زماننا لاشتهاره وقد وضع في
كتب الحديث باب يعبر بباب في الشواهد او الشهداء العدول وقيل في بعض شروح كتب

الاحاديث

منجانب